حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Corporate gouvernance and its role in stimulating the growth of small and medium enterprises

د. العقريب كمال
المركز الجامعي لتيبازة "مرسلي عبد الله "
lakribkamal@yahoo.fr

أ.قادم فاطمة
جامعة الجزائر 03
kad.farida@gmail.com

تاريخ الاستلام: 30 /2019/09 تاريخ القبول: 2019/11/24 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تكتسب الحوكمة أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط لما لهذه الأخيرة من دور فعال في السياسات الاقتصادية للدول وتأثيرها على الاقتصاد، فتسمح الحوكمة بتحقيق الأداء المتميز ووضع الاستراتيجيات لتمكين المؤسسة من مواجهة المنافسة خاصة في ظل العولمة. وهذا البحث يجيب على العناصر التالية: هل مبادئ حوكمة الشركات تساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وتساعد في الاستمرارية وخلق القيمة؟ ما مدى ملائمة نمط التسيير الحالي للمبادئ التي جاء بها ميثاق الحكم الراشد؟

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استمرارية المؤسسات

تصنيف jel: G3

Abstract:

La gouvernance prend de l'importance pour les petites et moyennes entreprises, car celui-ci a un rôle actif dans les politiques économiques des pays et leur impact sur l'économie, ce qui permet à la gouvernance d'atteindre des performances exceptionnelles et l'élaboration de stratégies pour permettre à l'institution de faire face à la concurrence en particulier à la lumière de la mondialisation. Cette recherche répond aux éléments suivants : est ce que les principes de gouvernance d'entreprise contribuent à soutenir les petites et moyennes entreprises ? Et aider dans la continuité et la création de valeur ? Quel est le modèle approprié de la gestion actuelle des principes qui sont inscrits dans la Charte de la bonne gouvernance ?

***Mots-clés** : La gouvernance d'entreprise, petite et moyenne entreprises, la continuité d'entreprise.*

***(JEL) Classification :** G3*

المؤلف المرسل: قادم فاطمة، الإيميل: kad.farida@gmail.com

المقدمة:

أصبح موضوع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات مختلف هذه الدول مهما كان مستوى تطورها، والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية الاستراتيجية .حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامتها، باعتبارها أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى.

إنّ نظام الحوكمة يتشكل أساسا من بنية التشريعات والقوانين والمؤسسات التي يتحدد بناءا عليها مزيج وهيكل الرقابة في الشركات، كما لها أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تتأثر كثيرا بأسلوب إداراتها في إكساب المؤسسة صورة جيدة في السوق من خلال تحقيق الأداء المتميز ورسم الاستراتيجيات الفعالة لتمكين المؤسسة من مواجهة المنافسة الشديدة خاصة في ظل العولمة.

انطلاقا مما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب على الإشكالية التالية: "**كيف تساهم الحوكمة في تفعيل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**".

فرضيات البحث:

- هناك علاقة بين ملكية المؤسسة و الحوكمة؛
- للحوكمة دور فعال في تحقيق النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

❖ **أهمية البحث:** يهدف البحث إلى مدى فعالية تبني الحوكمة لتحقيق التنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **منهج الدراسة:** في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

❖ **تقسيم البحث:** ينقسم إلى:

أولا: الإطار النظري لحوكمة الشركات؛

ثانيا :الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: أهمية الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستدامتها واستمراريتها.

أولا: الإطار النظري لحوكمة الشركات

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة والأزمات المالية، هذه الأخيرة أوجدتها ظروف غير مستقرة واضطرابات وفوضى وتذبذبات اجتاحت العديد من أسواق المال العالمية، وألقت عليها بظلال من الشكوك وألوان من القلق وعدم الثقة، لتطرح معها المزيد من التساؤلات الحائرة حول مدى مصداقية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة فيها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

من هنا برزت جهود كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لتبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية، اعتمادا على مجموعة من الإجراءات لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، ليلوح في الأفق مصطلح الحوكمة كمدخل للرقابة، يضمن تحقيق الإفصاح والشفافية والمساءلة، بما يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والأسواق.

1. ماهية حوكمة الشركات وأهميتها

1.1 تعريف حوكمة الشركات

حظي مصطلح حوكمة الشركات باهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين والمحللين والممارسين، وذلك في إطار حل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة والملاك.

وقد كان من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف موحد لهذا المصطلح، غير أن زيادة ترابط الأسواق المالية واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة، جعلت مجال حوكمة الشركات يتسع مع مرور الوقت، لذا ارتأينا أن نعرض بعض التعاريف الواردة في هذا الشأن.

فقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية "IFC" حوكمة الشركات بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"(**يوسف،2009،ص:4**)

عرفت أيضا بأنها "النظام الذي بتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة" (**حمادة طارق،2007،ص:22**)

يقودنا التعريفان السابقان إلى استنتاج مفاده أن حوكمة الشركات هي نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات.

كما عرفت حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلا من الانضباط "Discipline" والشفافية " Transparency" والعدالة "Fairness"، وبالتالي تهدف إلى

تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل". (**عبد الوهاب و آخرون، 2007،ص: 17**)

استنادا إلى هذا التعريف، يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح.

وبصورة بسيطة، حوكمة الشركات هي تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء في الشركات.(**يوسف،2007،ص:7**)

وبناءا على ما تقدم، فإن التعريفات السابقة تتضمن العديد من الجوانب أهمها:

- ✓ تعنى الحوكمة بوضع القوانين والمعايير التي تتضمن التحكم والسيطرة على الأمور.
- ✓ تعنى الحوكمة بمجموعة العلاقات بين مجلس الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح.
- ✓ تسعى الحوكمة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين ورعاية مصالحهم بشكل عادل.

2.1 أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، لاسيما ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين للاضطلاع بمسؤولياتهم، وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح.

وتستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية:(**مجدي،2007،ص:18**)

- تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تفادي تكاليف حدوثها.
- ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.
- التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى.

2. مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها

1.2 مبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات بمثابة مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم وتوجه وتسيطر على الإدارة، بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف. وتستند تلك المبادئ إلى تجارب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي "OCED"، حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل متخصص لوضع تلك المبادئ، كما تمت الاستفادة من إسهامات عدد من الدول غير الأعضاء وكذا إسهامات البنك الدولي.

وعموما تتمثل المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب "OCED" لعام 2004 النواحي التالية(**أحمد رجب،2008،ص:10**)

أ- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ب- **حقوق المساهمين:** يتعين أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات حماية المساهمين؛

ت- **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، كما ينبغي أن تتوفر للجميع القدرة على الحصول على المعلومات؛

ث- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

ج- **الإفصاح والشفافية:** تضمن حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية وصياغة التقارير المالية.

ح- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

لا ريب أن هذه المبادئ هي بمثابة نقاط مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساسا لحوكمة الشركات.(**مجدي سامي، نفس المرجع السابق،ص20**)

2.2 قواعد حوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. فهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر أهمها فيما يلي(**بشير بن عيشي، 2008،ص:10**)

- **الشفافية** (**Transparency**): أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تضمن الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة.
- **المسؤولية** (Responsibility): ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين.
- **المساءلة** (Accountability): وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها.
- **الوضوح** (Clarity): ويقصد به أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة عن إعدادها، ولتحقيق ذلك على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية.
- **الاستقلالية** (Independence): وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه الأصول المهنية، ليقدم تأكيده أو مصادقته بأن القوائم المالية تمثل بصدق حقيقة المركز المالي وأداء الشركة.

❖ **العدالة (la justice)**: بمعنى ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة.

3 . محددات الفعالة لحوكمة المؤسسات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة المؤسسات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق الأوراق المالية وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة.

وحتى تتمكن المؤسسات من الاستفادة من مزايا التطبيق الجيد والسليم لمبادئ حوكمة المؤسسات يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والآليات، حيث تشتمل هذه المحددات على نوعين خارجية وداخلية:

1.3 المحددات الخارجية: تتضمن المناخ العام للاستثمار المنظم للأعمال الاقتصادية في الدول مثل التشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل، منع الممارسات الاحتكارية، تنظيم المنافسة وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، إضافة إلى كفاءة الهيئات الرقابية في ضبط الرقابة على المؤسسات والأنظمة بتحسين قطاع الاعمال.

2.3 المحددات الداخلية : تشير إلى توفير الإجراءات التي تتبعها المؤسسات لإدارة و توجيه أعمالها ومتابعة أدائها بهدف تعظيم فائدة المساهمين وضمان حقوق مختلف أصحاب المصالح بناءا على مجموعة من القواعد و الأسس التي تحدد أسلوب و شكل اتخاذ القرارات و توزيع السلطات و المهام داخل المؤسسة بين مختلف الأجزاء الفاعلة لغرض التقليل من حدة التعارضات الموجودة بين مصالح هذه الأطراف، وهذا ما يساهم بشكل كبير في حماية أفضل الحقوق و ضمان مصالح جميع أصحاب المصالح.

الشكل رقم(01): المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة:

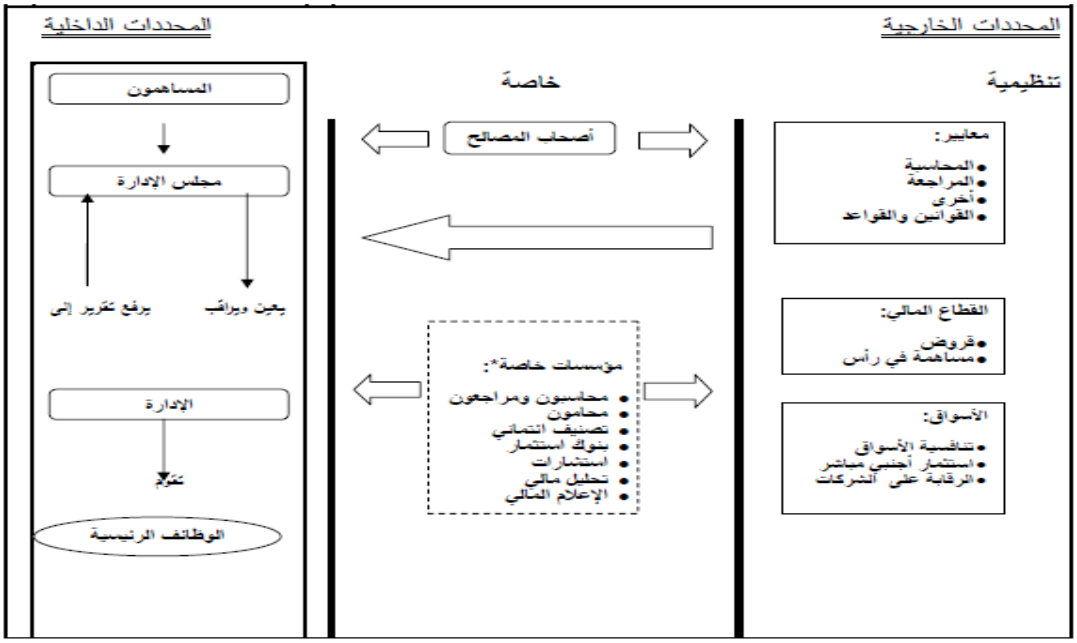

المصدر: حسن يوسف، محددات الحوكمة و معاييرها، بنك الاستثمار القومي، جوان 2007،ص:7

ثانيا: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة :

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجيلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان.

بعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.

أما في بلدان الشرق أسيا وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل (**بشير بن عيشي و آخرون،ص:8**)

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة* بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية ".

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال وقيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة والخدمات).

جدول رقم (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
49 – 0	أقل من 3x106	صغيرة
200 – 50	3 x106 إلى أقل من 12 x106	متوسطة
499 – 200	12 x106 إلى أقل من 3 x106	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من 3 x106	كبيرة جدا

المصدر: بلوناس عبدالله، المؤسسات **الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية (الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص126

الجدول رقم (02): تصنيف المشروعات ص.م خارج القطاع الصناعي (التجارة و الخدمات)

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
49 – 0	أقل من 2 x106	صغيرة
99 – 50	2 x106 إلى أقل من 20 x106	متوسطة
100 فأكثر	20 x106 فما فوق	كبيرة

المصدر :بلوناس عبد الله ،نفس المرجع السابق،ص:126

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري: يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5 ،7 هذه المؤسسات كما يلي (**القانون رقم 17-02، 2017**):

- ✓ **بالنسبة للمؤسسة الصغيرة:** تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20مليون دينار.
- ✓ **بالنسبة للمؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار.

2. **وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الاقتصادي الوطني:**

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 99.9 من النسيج الاقتصادي الوطني حيث بلغ عدد PME نهاية الفصل الثاني من سنة2017 1060289 مؤسسة منها 99.95 تنتمي إلى القطاع الخاص، كما أن 93.6 %من المؤسسات أنشأت بعد 1990 و 76.6% منها أنشأت بع سنة 2000.(**وزارة المؤسسات ص و م متاح على الموقع www.mdipi.gov.dz**)

الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2017

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293964	392013	586903
القطاع العام	788	788	788	788	874	739	666	626	591
الحرف التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	/
المجموع	245358	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	587494
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	/
القطاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1013637	1060025	/
القطاع العام	557	572	557	577	542	532	438	264	
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1014075	1060289	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلوم الاقتصادية و الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، من 2001 إلى 2017 ، متوفر على الموقع **www.mdipi.gov**.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد بين سنة 2001 2005 بـ 40% وبين 2005 و20 01 بـ 81% و بين 2010 و 2015 بـ 51%، و نسبة الزيادة من سنة لأخرى تتجاوز 6% و بلغ متوسط معدل النمو السنوي أكثر من 10% خلال فترة الدراسة مع تسجيل أعلى نسبة بين سنتي 2007 و 2008 حيث وصلت إلى 26.42% و يرجع ذلك إلى إدماج المهن الحرة في منظومة PME.

ويرجع هذا التطور المعتبر والملحوظ في PME إلى نمو القطاع الخاص الذي زاد بأكثر من أربع أضعاف من 244570 سنة 2001 إلى1060289 في سنة 2017. في المقابل سجلت انخفاضا وتراجع في عدد مؤسسات القطاع العام.(**وزارة المؤسسات ص و م، نفس المرجع السابق)**

ثالثا: أهمية الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستدامتها واستمراريتها:

1- واقع ممارسات الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

قامت الجزائر بتبني ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس 2009 وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي.

ومنه يوجد مجموعة من الأسباب للاهتمام بحوكمة الشركات، حيث تمثل الأهداف الرئيسية للحوكمة في التوجه نحو إصلاح الاقتصاد وتدوير عجلته بالشكل الذي يساهم في تحقيق التنمية، حيث لا يتحقق هذا إلاّ بصياغة قرارات وإيجاد أنظمة تحسين أداء الشركات، ومنه تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا دليل على الدور الكبير التي تلعبه الحكومة في الارتقاء والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويظهر من خلال ما يلي:

- ✓ انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق والإدماج في الاقتصاد العالمي فرض جملة من القيود الذي يفرضها المحيط الدولي ممثلا في المنظمات التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والتنافسية في الاقتصاد.
- ✓ إصلاح الإطار المحاسبي الجزائري من خلال الاعتماد على النظام المحاسبي المالي الذي طبق من 2010/01/01 للشركات سعيا لمعالجة النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني لعام 1975، إلى جانب الإفصاح عن المعلومات لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مع مراعاة عنصرا الشفافية والعدالة.

✓ تبسيط النظام الضريبي وتنشيط عمل السوق المالي بتشجيع دخول شركات إليه وهذا بإرساء الثقافة المالية لدى مسيري الشركات وبيان أهمية السوق المالي.

2- أسباب اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحوكمة:

يمهد التطبيق السليم للحوكمة لأي نمو المؤسسات المحتملة مستقبلا بيعها أو تعزيز القدرة على جذب مستثمرين جدد بدلا من اللجوء إلى البنوك والاعتماد علة قروض عالية الفائدة.

✓ تؤدي الممارسة السليمة للحوكمة إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى هامش ربح أكبر ناتج عن دعم آلية الضبط الداخلي التي تحد من الخسائر والاختلاسات.

✓ تؤدي الحوكمة إلى تحرير المساهمين من المهام الإدارية أو التنفيذية، كما تؤدي إلى تقليل النزاعات بين المساهمين الذين يشغلون مناصب إدارية والمساهمين لآخرين.

3- محتوى ميثاق حوكمة الشركات:

يعتبر انعقاد المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد للمؤسسات بالجزائر في جولن 2007 بمثابة الانطلاقة الأساسية لإعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركات ليتم بعد ذلك تشكيل فريق عمل لحوكمة الشركات مكون من 8 أعضاء من القطاع الخاص ويحتوي هذا الميثاق على جزأين، أولها يوضح الأسباب الدافعة لبروز مفهوم الحوكمة وأهمية الشركات الجزائرية، أما الجزء الثاني فيتطرق إلى إبراز العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

إن ميثاق الحكم الراشد موجه بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يفسره المساهمة الفعالة للوزارة الوصية وكذا مكانة هذا النوع من المؤسسات ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، ووزنها في توفير عدد مناصب الشغل في الاقتصاد الجزائري، إذ جاء هذا الميثاق لمعالجة جملة من المشاكل الخاصة بالحكومة التي تعاني منها هذه الشركات لا سيما تضارب المصالح بين المساهمين والإخلال بالواجبات والحقوق الخاصة بمهامهم، مما يستوجب تنظيم هذه العلاقة القائمة بين المساهمين والمسيرين (**سفير محمد وآخرون، 2017، ص: 5**)

4– أهمية ميثاق الحوكمة في دعم PME

لقد كان لميثاق حوكمة الشركات أثر بالغ في مجتمع الأعمال في الجزائر فكان حافزا لانطلاق مركز حوكمة الشركات في أكتوبر2010، الذي يعتبر المرجعية التي يستند عليها لتحقيق الشفافية، المساءلة و المسؤولية، من خلال التوسع في نشر الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات و مساعدة الشركات على الالتزام بمحتوى هذا الميثاق، وسواء كانت محتوياته من معايير و مبادئ إلزامية أو تطوعية، فإن سر نجاحها يكمن في فهم القائمين على الشركات بأنها تساعدهم على جمع منافع أكبر من المعتاد، حتى مع التقدم التدريجي تجاه تلك المبادئ، و يعزز أخلاقيات العمل لصالح القطاع العام و القطاع الخاص و المصلحة العامة.

إن إقدام الجزائر على الاستثمار في مجال حوكمة الشركات سعيا منها لتعزيز إجراءات الرقابة والشفافية الإفصاح والارتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمدراء التنفيذين، والحفاظ على استمرارية الشركات، لا سيما ذات الطابع العائلي منها يواجه تحديات جمة وعلى مختلف المستويات التي تتطلب الكثير من العمل في سبيل الإقدام على هذه الخطوة، وتمثل في نفس الوقت التحفيز التي تغذي هذه الإدارة.

1.4 توفير التمويل:

لتستمر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقق خططها التوسعية تحتاج إلى الحصول على مصادر رأس مال، مما يستوجب إرساء الشفافية و تكريس الضوابط المالية للمحافظة على المستثمرين و استقطاب أكبر شريحة من المستثمرين المحتملين، حيث نشير في هذا المجال إلى الدراسة التي أجراها كل من مجمع ما كينزي بالتعاون مع البنك الدولي، إذ توصلا إلى أن المستثمرين على استعداد لدفع قيمة أعلى لأسهم الشركات التي تمتاز بممارسات الحوكمة مقارنة بتلك التي تفتقر لمثل هذه الممارسات ، كما أن لتنظيم العلاقة بين الشركة و مختلف أصحاب المصلحة أثر على استدامة الشركة و قدرتها على تحقيق نتائج مالية أفضل، (**سفير محمد، 2017، ص:10**)

2–4 تأطير القوى العاملة:

تعتبر الموارد البشرية العقل المفكر الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما إذا أُطّر بمواثيق أخلاقية، بحيث شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكان عمل مفضل في جذب قوى عاملة تمتاز بمهارات

أفضل وإنتاجية أعلى، فترسيخ القيم والإحساس بالالتزام اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعامل بنزاهة داخل الأوساط العمالية باعتبارهم جزءا من أصحاب المصلحة، لا يأتي إلا بوجود نظام حوكمة فعال، مدعم بنظم الاتصالات الداخلية والخارجية التي تتمتع بالشفافية وسياسات معاملات الأطراف ذات الصلة وخطط التوفيق الداخلي ومكافحة الفساد.

3.4 استشراف المخاطر:

لقد أثبتت الدراسات أن ضعف الحوكمة من أسباب نشوء الممارسات الاحتيالية، فتأسيس إطار قوي لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشتمل على مشاركة المجلس والضوابط الداخلية الفاعلة، يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقييم المخاطر بصورة أكثر فاعلية، حيث يعد أعضاء مجلس الإدارة لا سيما المستقلون منهم عنصرا رئيسيا في وضع الاسترتيجية للمخاطرة واتخاذ إجراءات الحد منها.

4.4 استمرارية الشركات العائلية:

يتميز مجتمع الأعمل في الجزائر باتساع الملكية العائلية للشركات لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا يطرح مشكلا آخر في تضارب المصالح بين أفراد العائلة، مما يزيد من تهديد عدم استمرارية الشركة، فقد أثبتت الدراسات أن بعض الدول النامية تمثل الشركات العائلية نسبة 90%، و30% فقط من هذه الشركات تستمر حتى الجيل الثاني و12% حتى الجيل الثالث و3% تصل الجيل الرابع وما بعده، مما يستوجب التفكير في طرق تحد من هذه المشاكل. فهناك شركات جزائرية عائلية لجأت لفتح رأس مالها لمستثمرين أجانب حتى تضمن أن يبقى السعي إلى وضع خطة لتعاقب الأجيال في إدارة الشركة واستشراف النزاعات المحتملة والتخفيف من أثرها، وهذا من خلال وجود مجلس إدارة قوي داخل الشركة العائلية يشجع على التواصل والشفافية وبوضع الآليات الازمة لانتقال إلى الجيل الثاني.

5- مجالات الحوكمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.5- دور الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية لـ PME

إنّ التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية، فهي تعتبر أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية، إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. لذا يتعين مراعاة مجموعة من الآليات لتي تكفل جودة المعلومات في تطبيق مبادئ الحوكمة التي من أبرزها:

- ✓ يجب أن تشتمل التقارير المالية على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وتبين الأداء المالي وملاحظات مراجع الحسابات على القوائم المالية لإضفاء طابع الصدق والشرعية، كما تعمل على تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل بها من خلال تقديم معلومات عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والبيئة والتزاماتها في نطاق السياسة العامة، كما يعد تقديم معلومات عن هياكل الملكية وسياسات ممارسة السلطة في الشركات وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة، بمثابة عنصر هام لتقييم أساليب ممارسة حوكمة الشركات، وكذل التقييم السليم لتكاليف الوكالة ومنافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعاليتها، كما أنه من المفيد الإفصاح عن المخاطر المستقبلية و عن المعلومات المتعلقة بما كانت هذه الشركات لديها نظام لمتابعة المخاطر أم لا؛
- ✓ يجب إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفق أحدث إصدارات المعايير المحاسبية والمالية، ما يساهم بدوره في تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة أداء الشركة من خلال توافر معلومات ات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها؛
- ✓ يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة وملائمة التوقيت وانخفاض التكاليف، فإن كان الإفصاح عن المعلومات يعد أمرا ملزما بمقتضي التشريعات، فإن تصنيف وحفظ المعلومات والوصول إليها يمكن أن يتصف بالمشقة وارتفاع التكلفة. وبالتالي فان قنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي محتوى المعلومات ذاتها.

2.5 العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوجد مجموعة من العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهدافها ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

- **وضع أهداف استراتيجية:** على كل مؤسسة أن تضع أهداف تمكن من توجيه وإدارة أنشطة المؤسسة تلك التي تتعلق بالإدارة أو العاملين، ويجب أن تؤكد هذه المبادئ على المناقشة الصريحة، مع ضمان منع أو تقي الممارسات والعلاقات التي تضعف من كفاءة الحوكمة.
- **ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا:** تعتبر الإدارة الفاعلة الأساسي في نظام الحوكمة، كما أن مجلس الإدارة له دورا رقابيا اتجاه أعضاء الإدارة، ولذلك يجب على هذه الأخيرة أن تمارس دورها في الرقابة على المدرين التنفيذين المتواجدين.

الاستفادة الفعلية من عمل المراجعة الداخلية ولخارجية: يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بتقديم توضيحات خاصة بنظم الأجور والرواتب وفق السياسة العامة للمؤسسة.

- **مراعاة الشفافية في تطبيق الحوكمة:** تعتبر الشفافية عنصر أساسي لتدعيم تطبيق الحوكمة، إذ يتوجه المتعاملون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق الحوكمة بكل شفافية وافصاح تام.

الخاتمة:

ساهمت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في نمط تسير الشركات إلى تأسيس لمفاهيم فصل الملكية عن التسيير و العمل على حماية حقوق المساهمين و مختلف الأطراف أصحاب المصلحة بالشركة، و تمكينهم من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ القرار، من خلال توفير تدفق المعلومات و تعزيز الشفافية و الإفصاح، و هذا ما جسده محتوى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية الذي صدر سنة 2009، و راعى في محتواه مبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي OCDE، التي تؤسس لممارسات الحوكمة، حيث ينتظر من هذا الميثاق أن يعزز من إجراءات الرقابة و الشفافية و الإفصاح م الارتقاء بمستوى الممارسات الأخلاقية للمسيرين و الحفاظ على استمرارية الشركات لا سيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يهدف إلى تسهيل عملية الحصول على التمويل و تأطير القوى العاملة، و يساهم في الحد من الممارسات الاحتيالية و استشراف المخاطر.

رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات وما قامت به من إصلاحات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود ولذلك ومن خلال اطلاعنا على بعض التجارب العربية

والعالمية الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في نمط التسيير المعبر عنه بمبادئ حوكمة الشركات، نقول أنه على الجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستفادة من تجارب الدول العالمية الناجحة مع الاخذ بعين الاعتبار امكانياتنا و ثقافتنا.

❖ **نتائج البحث:**

- توفر مبادئ حوكمة الشركات آليات رقابة فعالة وأسلوب إدارة حقيقي داخل الشركة؛
- إن التشريعات الجزائرية بشكلها الحالي غير ملائمة لحوكمة الشركات، فعلى الرغم من أهمية الإطار القانوني والتشريعي لتطبيق حوكمة الشركات، إلا أن هذا الإطار تفتقد له ممارسات الحوكمة في الجزائر، ما يمثل نقطة أساسية يجب الاهتمام بها، لذا يتوجب العمل في هذا الاتجاه وباشراك جميع الفاعلين في الحوكمة بتضمين التشريعات الجزائرية بلوائح و ارشاجات مبادئ حوكمة الشركات.

❖ **التوصيات:**

- تضمين مبادئ الحوكمة ضمن شروط قبول إدراج الشركات في البورصة، ما يشكل فيما بعد ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط، وعنصر أساسي للمفاضلة بين قرارات الاستثمار في مختلف المؤسسات.
- العمل على تكريس الإفصاح الكامل والوقتية في تقديم المعلومات، واحترام حقوق أصحاب المصالح، وإعداد إجراءات الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية، والفصل بين الوظائف بتحديد المسؤوليات، وما يترتب عليها من مساءلة، لا هذه العوامل أساسية في بناء نمو ج جيد للحوكمة.

ضرورة الاهتمام بموضوع الحوكمة ومدى تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لان كل مؤسسة تختلف عن الأخرى لكن كلها تجتمع في السعي إلى تحقيق الأداء وهو مضمون الحوكمة.

المراجع:

1. حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم– المبادئ– التجارب– المتطلبات**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
2. عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006.
3. يوسف محمد طارق، **حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر، ماي 2007.
4. مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، جوان 2009.
5. أحمد رجب عبد الملك، **دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية– دراسة تحليلية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد (1)، المجلد 45، الإسكندرية، جانفي 2008.
6. سفير محمد، حيدوش عاشور، دور حوكمة الشركات في تدعيم نمو و استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال،2017
7. يوسف محمد طارق، **حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق:مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
8. سفير محمد، مولاي بوعلام، **أهمية حوكمة الشركات في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017.
9. القانون رقم 17–02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 143 الموافق لـ10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
10. بشير بن عيشي ودبلة فاتح، **حوكمة الشركات كأداة الضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بسكرة، عن الموقع، **www.jps.dir.com**
11. نشرية العلوم الاقتصادية والإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، من 2001 إلى 2017، متوفر على الموقع: **www.mdipi.gov.dz**